

بان يصدق بان لها فائدة تحتملها فلا يثبت منه شئ ايضا
واحد مفهوم دون واحد ترجح لان اصل الفائدة مشتركة بين
جميع الافعال ويجوز الاختصاص ليس امر متوقفاً فيثبت الفتح
لاجل اليه دون غيره واما كون تلك الفائدة متوقفة عليها
في الواقع وممتد بها فانها هي زيادة الطالب بعد الشروع
جراى حده وجهه على انه غير متوقفاً اي سروره و
تلكه الوجوه ما يتناهى ويمتد حصوله ما شترع فيه
والشيخ سمي وكذا عفا بلا فائدة في نظره او غير ما اذلو
اعتقد بما لا يترب عليه خوفاً من الاعتقاد في انشاء سمي
لعدم وجوب النسبة بين ما اعتقد ترتيبه وبين ما حصل
له فيصير عفا بلا فائدة في نظره فيقع العند في سمي
ولو اعتقد بما لا يترب عليه لعد النزوح كونه فيه
وبذلك يفتقر جهة ويضعف جهته فالربط لا يترب
عليه فائدة اصلا او يترب عليه صلا لا يتقدم ثم اعلم
الكله امر يترب على الفعل فهو من حيث انه على طرف
الفعل وشرايطه في غايته ومن حيث انه يترب عليه
وغرته ونسبته في فائدة فترها يتفاد ان اعتبارا و
بها ان الافعال الاختيارية وغيره كونه الفائدة منها ما يكون
ها مع الفعل على الاقدام على الفعل في حيث انها يترب
الطعية النفا على عزمها ومن حيث الصور والفعل
الاجتماعية فانه فالترض والعلية الفائية فتمت فانه ايضا اعتبارا

وتنبا

ومنها ما لا يخفى لذلك لغشود على كثر من لوجب لان زيادة صدقية
واقفاً كمن هذا القبيل قال لها فوايد بفتح ومصلح الاخص
ويعد ذلك غير محتمل بالاعراض عند اهل الحق لا بين في موضع
والمواد بغاية العلم غاية تدوينه وكيفية وعنه معرفة غاية
العلم ان يعم غايته دعت المذوقين المذوقين العلم واعلم
ان من حوج الطالب ايضا ان يصدق في موضوعية موضوعه
تلك الكثرة ان كانت من العلوم الموقوفة ليحصل له زيادة
تحتمل لطلبه عن غيره وزيادة بغيره في شروعه لان تحايد
العلوم ضد وانها تحايد مقبولة عند القدم كتحايد الموضوعات
فلهذا قالوا ان يعرف موضوعها ان كانت من العلوم الموقوفة
لستم تقضيه بلا كلفة ولست تقام به تقوية فلهذا جرى عادة
العالمية وحصل المصلحة وحالها مع ان قوله وكيفية الشهور
بها انشاء اليه بطريق ذكر الانم واراثة المرفوع انما يقيد
بمضمومية موضوع العلم كصطلح العلم الاجمالي بمسائل العلم فردود
بانه مع كونه جملا للمباشرة على خلاف ما يتبادر منها لا يفتقر
تيد وصدقنا ان كانت من العلوم الموقوفة تكون كونه الكثرة
العلم من العلوم مع غيره او بان لا نعلم كونه لازما لمفرد ثم
المشار اليه بقوله ان يعرفها بتلك الجهة والتصديق بنائها
ولادلالة على المعنى الخاص بجرى العكس الفتح والقول بان
الاضرين مذكوراه صريحاً لا يفتقر الى غيره من جرم واعلم
ان المقصود الاصل صحتها ان جرى عادة العلم في اول تصانيفهم

Copyrighted by King Saud University